الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

21 **ربيع الأخر** 1436 –10 **فبراير** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	8
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11

انفلات السلوك وفروسية الشوارع ناتجان عن ممارسة العنف اللفظي والسلوكي بشكل غير مبرر

مساحة التسامح تراجعت في حياتنا..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020400

جدة، تحقيق - سعد بن عبدالله

تتعالى أصوات التحذير مطالبة بمراجعة سريعة لواقع مجتمعنا، وذلك بعد تنامي سلوكيات وممارسات تكشفت في بعض وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث عكست توجه شريحة ليست بالقليلة إلى ممارسة العنف اللفظي والسلوكي بشكل غير مبرر، وذلك في مؤشر لتراجع مساحة التسامح في حياتنا واختلال بعض القيم، ولم يعد مستغرباً انتشار مقاطع "فيديو" على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر حالات عنف واعتداء وصلت في بعض الأحيان إلى حد القتل، ومن ذلك تلك الجريمة التي شهدتها "حائل" بين طالبين أقدم أحدهما على قتل زميله نتيجة خلاف نشب بينهما، إلى جانب دهس طالب آخر زميله إلى أن لفظ أنفاسه الأخيرة، وكذلك الخلاف بين طالبين في "الأحساء" أقدم ولي أمر أحدهما على طعن معلم ابنه داخل مدرسته.

وسجلت الجهات المعنية برصد حالات العنف بمختلف أنواعه أرقاماً كبيرة لحوادث تمَّ الإبلاغ عنها، ولا نذهب بعيداً حينما نتحدث عن حالات انفلات في قيادة المركبات وتحول بعض شوارعنا إلى ساحات معارك تنتهك فيها بعض القيم، وقد رصدت الجمعية الوطنية جانباً من هذه الممارسات وحذرت منها، داعيةً إلى التصدي لها ودراسة أسبابها وتدارك الخلل، معبَّرةً عن قلقها تجاه تراجع مساحة التسامح في مجتمعنا المحلي على المستويين الشعبي والرسمي، مُشددةً على ضرورة التصدي للتحريض بما لا ينتهك الحق الأساسي في التعبير.

د. محمد الغامدي

مشكلة حقيقية

وأكَّد "د. محمد الغامدي" –عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى- أنَّنا أمام مشكلة حقيقية متشعبة متشابكة تلامس حياتنا في جميع مفاصلها، مُضيفاً أنَّ بعض أفراد المجتمع في غفلة عن تأثير الكلمة الجارحة وما يترتب عليها من عواقب وخيمة على الفرد والمجتمع، موضحاً أنَّ الغلظة وعدم التسامح أضحت سمات ظاهرة داخل بعض الأسر والبيوت.

وأشار إلى أنَّ التجاوزات لا تختص بوسائل التواصل الاجتماعي فحسب، مُضيفاً أنَّ الغلظة والتعامل القاسي قد يكون من أحد الزوجين تجاه الآخر أو بين الوالدين مع أطفالهم، موضحاً أنَّ ذلك قد يمتد أيضا إلى داخل المدرسة من قبل بعض المعلمين مع طلابهم، إلى جانب حدوث مثل ذلك في العلاقة بين الزملاء داخل محيط العمل، لافتاً إلى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي حيث فاقمت من أسباب القطيعة والتنافر بين فئات المجتمع.

أسماء وهمية

وأضاف "د. الغامدي" أنَّ الأمر يزداد إيلاماً حينما يتخفى المتواصل وراء أسماء وهمية يخلع معها جلباب الحياء، ثمَّ يبيح لنفسه كل قبيح من السب والشتم، بل والقذف والتخوين أحياناً، وقد ينتهي به المطاف إلى المزايدة على الدين أو الوطن أو الكرامة، مُشيراً إلى أنَّه صدق على هؤلاء قول ربنا -جل وعلا-: "يستخفون من الناس ولايستخفون من الله، وهو معهم إذ يبيِّتون ما لايرضى من القول".

وأوضح أنَّ هؤلاء لو علموا وتيقنوا أنَّ الله معهم، ومطلع عليهم، ولا يخفى عليه شيء من حالهم، ولا يغيب عليه شيء من مقالهم، فهو سبحانه العليم السميع البصير لاتخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء، لكفّوا ألسنتهم وحفظوها عن

الوقيعة في أعراض الناس، فكم من مقالة أو تغريدة أو تدوينة نجم عنها شرور كثيرة، وكانت سبباً في التدابر والتقاطع، وفشوّ الفحش والبذاءة في فضائنا، ثمَّ انتقلت إلى مجالسنا ومنتدياتنا، بل وولجت قاعات محاكمنا وموضع خصوماتنا.
وحذَّر من العنف غير المبرر مع من يختلف معنا في رأي أو مذهب، مُضيفاً أنَّ البعض يجعل عرض خصمه ومخالفه حينئذٍ مباحاً، ومرتعاً خصباً يلغ فيه بلسانه دونما ورع أو خوف من الله أو حياء منه -عزّ وجل- أو من خلقه، وبالتالي يظن هذا المجترئ أنَّ خلافه مع الخلق يصيِّر أعراضهم المحرمة حلالاً؛ فيغتاب باسم الله ويسب باسم الله ويسخر ويهزأ باسم الله، بل ويكذب ويفتري ويقذف باسم الله.

ممارسات خاطئة

وقال "د. حسن النعمي" –عضو هيئة التدريس بجامعة الملك عبدالعزيز، ونائب رئيس نادي جدة الأدبي-: "إنَّ الانكشاف الإعلامي عرَّى سلوكيات وممارسات خاطئة في تعاملنا مع بعض كأفراد مجتمع واحد"، مضيفاً أنَّ المتتبع لما يتداول ويطرح في وسائل التواصل الاجتماعي يلحظ تدني مستوى الخطاب والتحريض الذي يستدعي توعية وتدخلا لتصحيح واقع لا يتقبل الرأي الآخر وقد يؤدي للعنف الفكري.
ودعا إلى استحداث استراتيجية وطنية لتأسيس الوعي بأهمية الحوار لدى أفراد المجتمع للخروج من هذا المأزق الذي يمثل تهديداً للسلم الاجتماعي، إلى جانب مواجهة اختلالات تراجع ثقافة التسامح، وكذلك دراسة الأسباب التي أدت إلى هذا الانحدار، مؤكداً أنَّ هذه الاستراتيجية ينبغي أن تحشد لها كل الطاقات على المستويين الحكومي والمدني، على أن تتناول أبعاد المشكلة أمنياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً.

استراتيجية وطنية

وشدَّد "د. النعمي" على أهمية إشراك جميع أطياف المجتمع في صياغة هذه الاستراتيجية؛ لكي لا تخرج في قالب واحد، داعياً المؤسسات الفكرية والتربوية والدينية، لاسيما منبر الجمعة، إلى جانب المؤسسات الإعلامية، خصوصاً الإعلام الجديد، إلى أداء دورها في تأسيس وعي يحفظ الحقوق ويشيع التسامح وقبول الآخر، مُضيفاً أنَّ نادي جدة الأدبي تواصل في فترة سابقة مع عدد من الأندية الرياضية من أجل تنظيم ندوات وأمسيات ثقافية تعزز ثقافة الوعي وتسهم في توعية مرتادي الأندية وجماهيرها.
وأضاف أنَّ التجاوب من قبل تلك الأندية الرياضية كان معدوماً، رغم أنَّها يفترض أن تكون أدوات بناء للقيم، كما أنَّ عليها مسؤوليات كبيرة تجاه الشريحة التي ترتادها، موضحاً أنَّها متى ما فعَّلت أنشطتها الثقافية، فإنَّها يمكن أن تسهم في التضييق على منابر التعصب، التي هي احد تهديدات التسامح وقبول الآخر، خصوصاً أنَّها باتت مشكلة في الوسط الرياضي.

تحولات مجتمعية

وانتقد "د. النعمي" افتقاد المناهج الدراسية لدينا لثقافة احترام التباينات الثقافية والفكرية، داعياً الجامعات إلى أداء دورها في تعزيز ثقافة الاختلاف والتسامح بين أفراد المجتمع، إلى جانب استضافة أصحاب الفكر المستنير الذي يسهم في تعزيز التسامح ونشره وإبعاد نجو م التحريض عن هذه المواقع، لافتاً إلى أنَّ الأمل في مستقبل أفضل يستدعي مواجهة تلك الإشكالات الفكرية والتحولات الثقافية في سلوك أفراد المجتمع.
وبيَّن أنَّ ذلك سيتحقَّق من خلال تعزيز الجانب الوقائي المتمثل في تنشئة الأجيال المقبلة على ثقافة التسامح والبدء بذلك في مراحل التعليم العام، إلى جانب تثقيف جيل الشباب، مؤكداً أنَّ ذلك لن يكون إلاَّ من خلال خطاب يتناسب مع تفكيرهم ويكون بلغتهم ويصل إليهم في أماكن تواجدهم، على أن تتم الإفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، التي تمثل نقطة تواصل لشريحة كبيرة منهم.

صناعة الرأي

ولفت "د. صالح بن محمد الخثلان" -نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان- إلى أنَّ الإعلام الجديد أتاح الفرصة لتوظيف المعلومة وصناعة الرأي والمشاركة فيه بشكل يكاد يكون منفلتاً، مُضيفاً أنَّ ذلك دفع بعض الأفراد إلى سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ممَّا نتج عنه المساس بحقوق الغير، وذلك حينما يعبرون عن آرائهم، في ظل جهلهم بالمسؤولية القانونية تحت طائلة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

وأكَّد أنَّ هذا الانفلات في استخدام هذه المواقع يستدعي ضرورة التصدي للتحريض الذي تشهده وسائل التواصل الاجتماعي دون مساس بحق التعبير، إلى جانب تنظيم الجهات المعنية في الأجهزة الحكومية والمؤسسات العامة حملة واسعة لتعريف الأفراد بالمسؤولية القانونية المترتبة على ممارستهم حقهم في التعبير؛ لكي لا يتورطوا في قضايا وعقبات تشمل السجن والغرامة نتيجة جهلهم بالقيود النظامية لممارسة هذا الحق.

نصوص فضفاضة

وأشار "د. الخثلان" إلى أنَّ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رصدت رفع بعض الأجهزة الحكومية قضايا على مواطنين بحجة الإساءة إليها، مستخدمين نصوصاً فضفاضة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، لمنع حرية التعبير وتطويع النظام، مُضيفاً أنَّ ذلك كان لمنع انتقاد التقصير والخطأ في هذه الأجهزة، موضحاً أنَّ بعض الأجهزة الحكومية غير متسامحة مع النقد، الأمر الذي تسبب في إدخال أشخاص إلى السجن، بسبب عدم دقة النصوص في الأنظمة.
وأضاف أنَّ هذه الأنظمة لا تفرق كثيراً بين التحريض وبين ممارسة حق التعبير وإبداء الرأي؛ ممَّا أدَّى إلى استثمار هذه النصوص في رفع دعاوى على مواطنين بسبب ممارسة حقهم في التعبير، مُضيفاً: "إنَّ تحسس كثير من الأجهزة الحكومية تجاه أيّ نقد نشأ بعد ما سُمِّي بالر بيع العربي، في حين كان متوقعاً أن يكون لذلك آثار إيجابية على مستوى التحولات وعلى مستوى قبول الأجهزة الحكومية لهذا النقد".

اتهامات متبادلة

وأوضح "د. الخثلان" أنَّ النظام الأساسي والإعلانات الدولية والاتفاقيات الإقليمية التي صادقت عليها المملكة ضمنت حق الأفراد في المشاركة، ومن ذلك حقهم في مراقبة الأجهزة الحكومية ونقد أدائها دون تعد أو إساءة شخصية للقائمين عليها، مُضيفاً أنَّه رغم التطور الهائل في وسائل الاتصال ورفع سقف الحرية في هذه الوسائل، الأمر الذي يتوقع منه تعزيز القيم الاجتماعية وإشاعة المحبة والتسامح بين أفراد المجتمع، إلاَّ أنَّ ما تمَّ رصده خلاف ذلك.
وبيَّن أنَّها ظهرت أشكال جديدة من التحريض وتصنيف أفراد المجتمع والتحزبات وإثارة النعرات واتهامات متبادلة بين مكونات اجتماعية، في مؤشر خطير على تراجع ثقافة التسامح على مستوى الأفراد والمجموعات، مُضيفاً أنَّها تمثل خطراً يهدد استقرار المجتمع، مُشيراً إلى أنَّ للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رؤية لنشر ثقافة التسامح وإصلاح اختلال قيم المجتمع.

حملة توعوية

ولفت "د. الخثلان" إلى أنَّ هذه الرؤية تتضمن حماية الحق في التعبير من خلال ضبط الأنظمة ذات الصلة، إلى جانب حماية الحياة الشخصية للأفراد من إساءات استخدام الإعلام الجديد والتصدي للتحريض، وكذلك تنفيذ حملة شاملة مستمرة للتوعية بضوابط استخدام وسائل الإعلام الجد يد، مؤكداً عدم دهشته من تحولات المجتمع التي أدت إلى اختلال القيم ونشوء الفردانية وغلبة النزعة الاستهلاكية واختفاء سلطة الضبط الاجتماعي.
ورأى أنَّ معالجات "وزارة التربية" و"وزارة الثقافة والإعلام" والجهات الأخرى المعنية بالتنشئة والتوجيه لا ترقى إلى مستوى التحدي، لافتاً إلى أنَّ هناك خطرا أكبر يتهدد السلم الاجتماعي حين تتعدى التجاوزات تعاملات الأفراد إلى شرائح وفئات تتبادل اتهامات تحمل نفساً تحريضياً وتراشقات تتعرض للمذاهب والانتماءات المناطقية، مؤكداً أنَّ الجهد المبذول ليس بمستوى التحدي، سواءً من النخب أو مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب عجز الأجهزة الحكومية عن مواجهة تلك المخاطر.

حقوق الإنسان: تصحيح أوضاع البدون.. بطيء

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=214295&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

اعترفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن إجراءات تصحيح البدون بطيئة جدا وأن الإشكالات ستتوسع إذا ما تأخر حسم هذا الملف الذي سبق أن شهد توجيها واضحا من وزارة الداخلية بمعالجته.

وأبلغ "الوطن" رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أن الجهاز الحقوقي استقبل خلال الأسبوعين الماضيين مئات الحالات للبدون من الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية، بغرض عرض مشكلاتهم وإيجاد الحلول لها.

وأضاف القحطاني "الجمعية تواجه صعوبات عدة في إيجاد حلول لمشكلات البدون، وتزايدهم يستمر نتيجة المصاهرة والزيجات، والإجراءات المتعلقة بتصحيح أوضاعهم تسير ببطء شديد".

ودعا القحطاني الجهات المعنية إلى بذل جهود أكثر لإصدار قرارات تحسم موضوع البدون بشكل عاجل، مقترحا بعضا من الحلول، في مقدمتها إعادتهم إلى شيوخ القبائل التي يدعون أنهم ينتمون إليها بدلا من تتبع كل حالة فردية على حدة، ما يؤدي إلى تأخير إنجاز معاملاتهم ومنحهم بطاقات تمكنهم من ممارسة حياتهم بطرق عادية وعدم تقييدهم بمسمى "أجنبي".

وشدد القحطاني على أن من أبرز العقبات التي تواجه الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية تقدمهم في السن، ومنعهم من التعليم والزواج والدفن في المقابر، إلى جانب حرمانهم من توثيق عقود الزواج، ما يؤدي إلى تحمل كثير من المخاطر مستقبلا، منها وجود أبناء من دون أوراق ثبوتية والدخول في دوامة إثبات النسب.

أوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ"الوطن"، أن الجمعية استقبلت الأسبوعيين الماضيين مئات الحالات للأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية "البدون"، مبينا أن الجمعية تواجه صعوبات عدة في إيجاد حلول لمشكلات هؤلاء الأشخاص، إضافة إلى أن إجراءات تصحيح أوضاعهم تسير ببطء شديد.

وحذر من تأخير تنفيذ الحلول لهذه الفئات مما قد يؤدي لتوسع الإشكالات التي يعانون منها، مشيرا إلى أن أعداد هذه الفئة في تزايد نتيجة المصاهرة والزيجات التي تعقد بلا أوراق رسمية لعدم مقدرتهم على تثبيت عقود الزواج بطريقة نظامية، إذ إن بقاءهم دون إيجاد حلول قد يشكل مخاطر عدة، مؤملا في الجهات المعنية بذل جهود أكثر لإصدار قرارات تحسم موضوعهم.

وأشار القحطاني إلى أن أفضل الحلول لمعالجة وضعهم هو إعادتهم إلى شيوخ القبائل التي يدعون أنهم ينتمون إليها بدلا من تتبع كل حالة فردية على حدة مما يؤدي إلى تأخيرهم.

وقال في تصريح صحفي "رصدنا عددا من العقبات التي تواجه الأشخاص الذين لا يحملون أوراقا ثبوتية فوجدنا أن الكثير منهم قد تصل أعمارهم إلى العشرين عاما وقد حرموا من التعليم والزواج، ولا يقبل دفن موتاهم نتيجة حرمانهم من الهوية الوطنية وعدم وجود أرقام سجلات مدنية لديهم، وأن هناك توجيهات عليا من الداخلية لإيجاد حلول لهؤلاء الإفراد، ولكن مايزال العمل يسير بطريقة لا تؤدي الغرض".

وبين القحطاني أن حرمانهم من توثيق عقود الزواج قد يؤدي إلى تحمل العديد من المخاطر مستقبلا منها وجود أبناء دون أوراق ثبوتية مما يجعلهم يدخلون في دوامة البحث في إثبات النسب، مطالبا الجهات المختصة بإيجاد حلول منها منحهم بطاقات تمكنهم من ممارسة حياتهم بطرق عادية وعدم تقييدهم بمسمى "أجنبي".

وأضاف أن من الحلول التي طرحت هو حل الإقامة الدائمة وأن ذلك لا يمكن تطبيقه لأنها تعتمد على جواز السفر وهم لا يحملون جوازات وأنه إذا تم إحضارها من البعض قد تكون مزورة وليست رسمية، مشيرا إلى أن بعض الحالات تتطلب معالجة موضوعية بدقة وعناية حيث يرفض الكثير منهم حل الإقامة الدائمة.

وأكد القحطاني أن السعي لإيجاد الحلول خلال فترة زمنية قليلة سيساعد في تصحيح أوضاع الكثير منهم ليمارسون حياتهم الطبيعة من تمتع بالخدمات المقدمة لكل المواطنين، مشددا على أن تركهم دون حلول سيشكل مخاطر أمنية واقتصادية واجتماعية.

إلى أمير جازان

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=25048

فهد عريشي

أكثر من سبع سنوات وسكان قرى السعدية والحضرور والشمهانية يطالبون بإيقاف مشروع مرمى النفايات والصرف الصحي القاتل الذي بدل صباحاتهم الندية بمواجهة مع الأدخنة والروائح السامة

تخيل يا سمو الأمير أن مكانا ما، على بعد مسافة قليلة من منازل المواطنين، تقرر أمانة منطقة جازان أن يكون هو المكان المخصص لمرمى النفايات، والصرف الصحي! ولك أن تتصور مدى الأذى البيئي والنفسي والصحي الذي سيلحق بهم.

هذا هو تماما ما يحدث الآن لسكان قرى السعدية والحضرور والشمهانية بعد أن قررت أمانة منطقة جازان وضع مشروع مرمى النفايات والصرف الصحي على مسافة قريبة من منازلهم، والرياح تسوق أدخنة محرقة النفايات إلى منازلهم يستنشقها أطفالهم وزوجاتهم، لتضمر جلسات السمر التي كانت في الهواء الطلق النقي بعد أن لوثها هذا المشروع الذي دمر هذه القرى، وجعل أهلها يصرخون بكل ما يستطيعون، لينجحوا في الحصول على تأكيد من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة منذ عام 2010 بأن هذا المشروع مخالف وتجب إزالته فورا، وذلك لوجوده في منطقة مأهولة بالسكان.

لم تتوقف محاولاتهم عند ذلك بل تم رفع دعوى قضائية تم الحكم فيها لصالحهم وبرفع هذا الضرر عن أهالي القرى، ولكن أمانة منطقة جازان تماطل في هذا الحكم وتستأنف وكأن الأمر لا يمس صحة المواطنين ولا يمس بيئة قرى عذراء انتهكتها النفايات وشاحنات نقل الصرف الصحي التي لا تتوقف طوال اليوم عن العبث في بيئتها وصحة سكانها.

يا سمو الأمير من شدة يأس سكان القرى من رفع الضرر عنهم لجأوا إلى جمعية حقوق الإنسان التي لا يعد هذا الأمر من تخصصها، ولكنهم يبحثون عن أمل لرفع الأذى عنهم.

ولتعرف يا سمو الأمير مدى الضرر الذي تعرضت له هذه القرى وخصوصا قرية السعدية أدعوك إلى إنصاف أهلها، وسؤال الطفل قبل والده: لماذا تشتكون من هذا المشروع؟! ما الذي تغير في قريتكم بعد هذا المشروع؟ وسيتضح لك كل شيء.

ستقرأ الألم في أعينهم ونبرات أصواتهم قبل أن تستشفها من كلماتهم. أكثر من سبع سنوات وسكان هذه القرى يطالبون بإيقاف هذا المشروع القاتل الذي بدل صباحاتهم الندية بمواجهة مع الأدخنة والروائح السامة ولكن لا أحد يلتفت إليهم، أصبح أملهم الوحيد بعد الله هو أنت يا سمو الأمير، كل ما يؤملونه منك هو أن توقف هذا الأذى عنهم بصفتك الحاكم الإداري للمنطقة. ولو سألت الرئاسة العامة لحماية الأرصاد عن هذا الأمر فستكون الإجابة كالمعتاد: أن هذا المشروع مخالف ولم يوضع على أساس نظامي.

ولو استفسرت عن الأمر في وزارة العدل لوجدت أن الحكم كان لصالح سكان القرى وهو بإزالة مرمى النفايات والصرف الصحي لثبوت ضرره على السكان ومخالفته للشرع.

الجهة الوحيدة التي ستدافع عن هذا المشروع هي أمانة منطقة جازان لأنها تنظر إلى هذا المشروع من زاوية الأرقام، كم كلفته؟ مقدار الخسائر؟ موازنة النقل إلى مكان آخر؟ وهذه اللغة -لغة الأرقام- يجب أن نتجاهلها تماما عندما يتعلق الأمر بصحة المواطن، وأمنه البيئي.

لا أقولها من باب المبالغة، ولكن لو درسنا أضرار التلوث البيئي على المدى البعيد، وفي حال استمر، فإنه على أقل تقدير سيصيب 2% من سكان القرى بالأمراض الناتجة عن تلوث البيئة مثل السرطان وغيره، وستكون كلفة علاجها أعلى بكثير من كلفة نقل هذا المشروع إلى مكان آخر.

ولو وقفت لجنة ميدانيا، ستشاهد من أين تمر شاحنات مرمى النفايات وشاحنات الصرف الصحي وستنظر للأشجار وهي تئن من المخلفات البلاستيكية العالقة على غصونها وأوراقها تخنقها وتمنعها عن النمو والاخضرار، وشاهد الرمال العذراء كيف انتهكت عذريتها العبوات المعدنية الفارغة والأنابيب الزجاجية المهشمة. يا سمو الأمير نرجوك أن تتدخل فهناك جريمة بيئية في منطقة جازان.

الجميع سواسية أمام النظام ولا يجوز تعمد إلحاق الضرر بالآخرين ..

"التعسّف".. نواة التطرف وتجاوز على كرامة الذات!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020403

الرياض، تحقيق- تركي العوفي

أكَّد مختصون على أنَّ التعسّف جريمة يُحرمها الشرع والنظام، سواء أكان التعسّف ناتجاً عن فرد أو جماعة أو صاحب سلطة أو مركز اجتماعي أو حتى من جهة حكومية أو جهة خاصة ضد شخص معين أو جماعة معينة، موضحين أنَّه لا يجوز إلحاق الضرر والأذى بأيّ شخص مهما كان السبب، مُشيرين إلى أنَّ الأنظمة في المملكة تستمد قواعدها ومبادئها العامة من مصادر الشريعة الإسلامية، مُبيّنين أنَّ هذه الأنظمة جاءت لتؤكد حمايتها لجميع أفراد المجتمع ومنع كل ما يؤدي للفرقة والاختلاف بينهم وحماية الفئات الضعيفة من أيّ تعسّف أو ظلم، إلى جانب منع أيّ تصنيفات تلحق الضرر بفئة أو جماعة معينة، فالجميع متساوون في الحقوق والمزايا أمام النظام لا فرق بينهم، لافتين إلى أنَّه من الواجب على كل من يقع عليه تعسّف أن يتجه للجهات المعنية لرفع الضرر عنه ومحاسبة من ظلمه.

وشدَّد الجميع على أهمية دور الأسرة والمدرسة في استقامة المجتمع، مُضيفين أنَّ التعسّف قد ينطلق من داخل الأسرة، وذلك حينما تمارس التمايز بين الأبناء أو شعور أحد أفرادها بالحرمان العاطفي، ممَّا قد يدفع الأبناء الذين لا يستطيعون السيطرة على مشاعرهم إلى الانتقام من أحد أفراد العائلة، وهو ما ساقه الله –سبحانه وتعالى- في الأقوام السابقة، كما في سورة "يوسف".

د. عبدالله بن ربيق

جريمة محرّمة

وأكد "د.عبدالله بن متعب بن ربيق" -باحث حقوقي، وقانوني- على أنَّ التعسّف والاضطهاد جريمة تتعارض مع مبادئ الدين الحنيف، مُضيفاً أنَّها تكون في الغالب ضد فرد ضعيف أو مريض أو امرأة أو شخص كبير أو من ذوي الاحتياجات الخاصة أو أقلية أو جماعة أو فئة معينة، وذلك بسبب ديني أو عرقي أو لأيّ سبب يراه المضطهد.

وقال إنَّ الضرر مرفوع في الشرع، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا ضرر ولا ضرار"، مُضيفاً أنَّ هذه قاعدة فقهية معتبرة في كل الأنظمة السعودية وفي النظام الأساسي للحكم، حيث نصّت المادة ال (11) على: "يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم"، كما نصّت المادة ال (12) على: "تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام".

وأضاف أنَّ كل الأنظمة الأخرى لم تفرق بين المواطنين، كما أنَّ موادها جاءت شاملة للجميع لا تفرق بينهم، وتمنع وتعاقب كل ما يؤدي لذلك، مُضيفاً أنَّ "هيئة حقوق الإنسان" تحرص على كل ما يحقق المساواة بين المواطنين في الأحكام الشرعية والأنظمة وتحقيق ضمانات حقوق الإنسان التي كفلها الشرع المطهر والنظام الأساسي للحكم وكل مرجعيات حقوق الإنسان في المملكة من مواثيق دولية وإقليمية.

وأشار إلى أنَّ جريمة التعسّف أو الاضطهاد لا تتحقَّق إلاَّ بتوفر أركانها الثلاثة الشرعي والمادي والمعنوي، مُضيفاً: "توجد نصوص في الشرع والأنظمة تحرم التعسّف وسوء المعاملة والسب والاهانة وتجريح الشخص أو الجماعة أو نشر البغضاء والنعرات العصبية التي تؤجج الكراهية وتثير الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، أو أيَّ أفعال أو ممارسات أو سلوكيات تمس بشعور الشخص أو الجماعة، مشيراً إلى أنَّ هذه النصوص المجرِّمة لهذه الأفعال تمثل الركن الشرعي للتجريم والمعاقبة.

قلة وعي

ولفت "د.الربيق" إلى أنَّ الركن المادي لهذه الجريمة يتمثَّل في الأفعال التي تمارس ضد الشخص من المُضطَهِد، سواءً كان شخصاً أو جماعة أو منظمة عامة أو خاصة بقصد الانتقاص من قيمة وكرامة الإنسان أو المساس بالشعور الإنساني

أو تجريح الشخص والتعبير عن الكراهية ضده، مُضيفاً أنَّ هذا الفعل من الناحية القانونية يعني كل تصرف جرمه القانون، سواءً كان إيجابياً أو سلبياً، كالترك والامتناع ما لم يرد نص على خلاف ذلك.
وبيَّن أنَّ قلة الوعي القانوني والحقوقي لدى البعض ساعد على انتشار مثل هذه الأفعال في بعض المنظمات وبين بعض الفئات، مُشيراً إلى أنَّ هناك من يضطهد مرؤوسيه ويتعامل معهم بطرق مهينة، كما أنَّ البعض يفعله في دور التربية والتعليم فيُفرق بين طلابه، موضحاً أنَّ المعلمون والمعلمات هم بمثابة الآباء والأمهات للطلاب والطالبات، كما أنَّهم هم من يبني الجيل ويربيه التربية الإسلامية الصحيحة، فكيف يضطهدون الطلاب والطالبات؟.
وأشار إلى أنَّه ينتج عن التعسّف جيل حاقد مبغض للمجتمع، جيل يحمل فكرا مناهضا لكل تقارب وتلاحم بين طبقات وأطياف المجتمع، مؤكداً على أنَّ هذا الجيل سيرث هذه الأفعال ممَّن قبله، وقد تستمر هذه الأفعال التي تسبب الخلل والاختلافات والفرقة بين فئات المجتمع، فيصبح لدينا مجتمع مُفكك متباعد يعيش أفراده في خلاف مستمر.

توازن اجتماعي

وشدَّد "د.زيد بن عبدالله الدريس" -باحث في علم الجريمة- على أهمية دور الأسرة والمدرسة في استقامة المجتمع، مُضيفاً أنَّ الأسرة والمدرسة أبنية اجتماعية تتكون من عدة ادوار ومكانات وعلاقات تحكم جميع تعاملاتهم وحفظ وتحديد حقوقهم وواجباتهم، وذلك من أجل الحفاظ على التوازن الاجتماعي لكل الأطراف، موضحاً أنَّ الكل يؤدي دوره ومساندة الآخر، وإذا اختل توازن هذا البناء بسبب سلب حق طرف من طرف آخر فسوف تكون له أضرار نفسية واجتماعية سلبية تُضعف أفراد هذا البناء.
وأكد على أنَّ حرمان الشخص وتجاهله واضطهاده له تأثير سلبي وردة فعل عكسية تأتي مستقبلاً تجاه نفسه وأسرته ومدرسته ومستواه التعليمي والمهني، موضحاً أنَّ كل إنسان يحمل استعدادات بيولوجية جسمية وفكرية تجعله يتوقع لنفسه تأدية دور مهم أكثر من غيره بإيجابية، مُشيراً إلى أنَّ آماله وطموحاته ومكانته في هذا البناء ستزداد سوءً يوماً بسبب أنَّ الاتجاه يسير ضده.
ولفت إلى أنَّ تجاهل أولياء الأمور لبعض الأبناء أو البنات وحرمانهم من بعض الأمور المعنوية والمادية تجعلهم يعيشون في زاوية ضيقة وتتكون لديهم ردود أفعال عكسية سلبية تبدأ بسلوكيات بسيطة بعدم الرغبة في المذاكرة وكثرة الخروج للشارع والحديث مع الآخرين الذين لا تحكمهم معرفة سابقة من قبل والبحث عن رفاق لديهم المستوى التفكيري نفسه والتقارب فيما بينهم، كما أنَّها تتكون لديهم ثقافة سلبية تجاه مجتمعهم.

أعمال إجرامية

وأضاف "د.الدريس" أنَّ الخيارات تصبح أمامهم مفتوحة لفعل أيّ عمل غير اجتماعي تعبيراً عن ذواتهم المسلوبة، موضحاً أنَّ منهم من يمارس التفحيط لأجل جلب اهتمام الناس، إلى جانب الاستعلاء والاعتداء على الآخرين لإثبات وجودهم، وقد تصل بعض السلوكيات إلى أعمال إجرامية كردة فعل للتعبير عن التعسّف والحرمان الذي زرع فيهم بسبب ضعف التوازن والاختلال في بنائهم الاجتماعي الأول، وهو الأسرة.
وأوضح أنَّ الخطر هنا يزداد في ظل تطور وسائل الاتصال الالكترونية وسرعة الحصول على المساعدة من الآخرين، سواءً الرفقاء أو جماعات أخرى لديها أهداف إجرامية يكون الشباب بالنسبة لهم هو الأساس، ومن ثمَّ يعملون بكل الوسائل لاستقطابهم، من أجل الإفادة منهم واستغلالهم في تنفيذ عمليات إجرامية وإرهابية داخل الوطن أو خارجة؛ لأنَّه أصبحت لديهم قابلية نفسية لأداء أيّ سلوكيات اجتماعية وغير اجتماعية، من أجل تفريغ طاقاتهم الكامنة ومحاولة الدفاع عن حقوقهم.

حرمان عاطفي

وأكَّد "د.منصور الشمري" -متخصص بالجماعات المتطرفة والإرهاب- على أنَّ التعسّف قد ينطلق من أصغر مُكوّن للمجتمع، وهي الأسرة، وذلك حينما تمارس التمايز بين الأبناء أو شعور أحد أفرادها بالحرمان العاطفي، مُضيفاً أنَّ هذا قد يدفع الأبناء الذين لا يستطيعون السيطرة على مشاعرهم إلى الانتقام من أحد أفراد العائلة، ومثل هذه ونظائرها قد ساقها الله –سبحانه وتعالى- في الأقوام السابقة، كما في سورة "يوسف".
وقال إنَّ الشعور بالتعسّف يورث ردود أفعال سلبية، موضحاً أنَّ بعض من يقاتلون في مناطق الصراع يشعرون باضطهاد النفس اللوامة، فيهربون ممَّا يظنونها ذنوباً؛ ليكفّروا عنها بالموت، كما أنَّ هناك من يهرب من واقعه الأسري لشعوره باضطهاد عاطفي، مؤكداً على أنَّ العدالة الاجتماعية هي أنجع علاج يمكن للباحثين وصفه في أدبياتهم، ابتداءً من الأسرة ووصولاً إلى مكونات المجتمع المختلفة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الأمان الأسري": الاستغلال الجنسي "مجرّم" وعقوبته السجن 5 أعوام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – ناصر بن حسين
استبعد برنامج الأمان الأسري وجود حالات دعارة ناتجة من عنف أسري في المملكة، موضحاً أنه إذا كانت موجودة فستكون «محدودة جداً»، ولن تصل إلى مرحلة التعميم وما يسمى بـ»الظاهرة»، على رغم عدم تعامل البرنامج بشكل مباشر معها، كونها «فردية». واعتبر أن هذه الحالات ممكن إدراجها تحت مسمى «الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر».
وأكد البرنامج أن المملكة وقعت على البروتوكول الإضافي لحقوق الإنسان، المتعلق بالدعارة والاستغلال الجنسي، لافتاً إلى أن هناك عقوبات لمرتكبي هذه الجرائم.
وذكر البرنامج أن نظام الحماية من العنف والإيذاء، الذي أقرّ من جانب مجلس الوزراء في أب (أغسطس) 2013، يجرّم العنف ضد المرأة والطفل بأشكاله كافة، وخصصت المادة السابعة من النظام لمعاقبة المتسببين فيه، بالسجن من عام إلى خمسة أعوام، وغرامة مالية تراوح بين خمسة آلاف و 50 ألف ريال، ويمكن إدراج هذه الحالات تحت «العنف الجنسي ضد المرأة»، موضحاً أن دور البرنامج يركز على «مسائل الوقاية من العنف الأسري، وتوعية المجتمع حول العنف الأسري، وتدريب المهنيين على كيفية التعامل مع حالات العنف والإيذاء، وعمل التشريعات وتحسين الخدمات».
وأوضحت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف لـ «الحياة»، أن هناك جهات مختصة مسؤولة عن هذا الشأن، بحكم خبرتها، وذلك في حال حدوث مثل هذا النوع من القضايا، من أجل التعامل معها بشكل مباشر.
ولفتت المنيف إلى أن معدّل الحالات المسجّلة لا يعدّ كونه سوى حالات «فردية»، ولا يمكن تسميتها بـ»ظاهرة» في المجتمع السعودي، عازية السبب إلى «غياب الإحصاءات»، مستدركة أن «المجتمع ليس بهذا القدر من السوء، الذي يسمح بتعميم حالة واحدة أو حالات فردية».

مجلس الوزراء يحدد نظام مجلس الشؤون السياسية والاقتصادية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
حدد مجلس الوزراء النظام الأساسي لمجلسي الشؤون السياسية والأمنية والاقتصاد. كما حدد - خلال جلسة أمس (الإثنين) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بالمجلسين اللذين صدر أمر ملكي بإنشائهما قبل أسبوعين. (للمزيد).

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عادل الطريفي -عقب الجلسة لوكالة الأنباء السعودية- أن المجلس أعرب عن أسفه لما يقع في اليمن من أحداث تعد تهديداً لأمن اليمن والمنطقة واستقرارها ومصالح شعوبها، مؤكداً أن ما يسمى «الإعلان الدستوري» الذي أصدره الحوثيون، يمثل انقلاباً على الشرعية، لتعارضه مع القرارات الدولية المتعلقة باليمن، وتنافيه مع المبادرة الخليجية، التي تبناها المجتمع الدولي، وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني.
وجدد المجلس إدانته الجريمة البشعة الوحشية التي اقترفها التنظيم الإرهابي «داعش» بحق الطيار الأردني، وقتل الرهينتين اليابانيين، مؤكداً موقف المملكة الثابت في مكافحة الفكر الضال، والتنظيمات المتطرفة، التي تقف وراءه، وتسعى للفساد في الأرض، وتشويه قيم الإسلام الحنيف. ومن أبرز ملامح التنظيم الخاص بأجهزة مجلس الوزراء: يتولى مجلس الشؤون السياسية والأمنية تحديد التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بتلك الشؤون، ومراجعة الاستراتيجيات والخطط السياسية والأمنية اللازمة لذلك، ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها. ويتولى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية تحديد التوجهات والرؤى والأهداف ذات الصلة بالشؤون الاقتصادية والتنمية، ومراجعة الاستراتيجيات والخطط الاقتصادية والتنموية اللازمة لذلك، ومتابعة تنفيذها والتنسيق بينها.
وتكون لكل مجلس سكرتارية أو أكثر، تابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء، تضم عدداً من المستشارين والمتخصصين في المجالات الداخلة في اختصاصاته، وينشأ لكل مجلس «مكتب لإدارة المشاريع» مقره الأمانة العامة لمجلس الوزراء، ومهمته التحقق من التزام الجهات المعنية بتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والأوامر والقرارات والأهداف والرؤى ذات الصلة باختصاصات المجلس، ومتابعة المشاريع التي تباشر تلك الجهات تنفيذها.

الحياة AL HAYAT

"الشورى" يطيح تقنين "التحري الخاص" بـ"الضربة القاضية": "شرعنة" للتجسس

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
أسقط أعضاء مجلس الشورى أمس (الإثنين) اقتراحاً قبل أن يتخطى مرحلته الأولى التي تعرف بـ«مرحلة مواءمة الدراسة»، لتقويم إن كان يصلح للدرس أم لا. وقضى المجلس بذلك على أول محاولة لتقنين «التحري الخاص» الذي أثار مخاوف الأعضاء، إذ وصفه بعضهم بأنه سيكون «شرعنة للتجسس»، فيما اعتبره آخرون «متاجرة بالبيانات» متى سافر الفرد، وأين ذهب، وماذا فعل». (للمزيد).
وأجمع الأعضاء على أن الفكرة تمثل «تعدياً على الحريات الشخصية ولا توافق الخصوصية». وكان العضو حاتم المرزوقي الأكثر تشكيكاً في مقترح التحري الخاص، إذ طرح أمثلة لكيفية الاستفادة منه في دول غربية، وأنه يكشف قضايا تمت على إثرها الإطاحة بحكومات وشركات كبرى محتكرة، وأعضاء في المجالس النيابية والبرلمانية، مضيفاً: «إن التحري الخاص متاجرة بالبيانات، وستتم معرفة متى سافر الفرد، وأين ذهب، وماذا فعل». واعترض القانونيان فهد العنزي وناصر الشهراني على تطبيق التحري الخاص في السعودية، ووصفاه بأنه يمثل «تعدياً على الحريات الشخصية، ولا يوافق الخصوصية السعودية».
إلى ذلك حدث تغيير ملموس في خطاب أعضاء مجلس الشورى بشأن أداء وزارة العدل. فهذا هو ما أمكنت ملاحظته أمس، بعدما هدأت وتيرة الانتقادات تحت قبة مجلس الشورى للمرة الثانية في ما يتعلق بتقرير جهة حكومية خلال الأيام الـ10 الماضية، إذ تحوّل النقد اللاذع من أعضاء المجلس لوزارة العدل في تموز (يوليو) 2013، ومطلع كانون الثاني (يناير) الماضي إلى «إنجازات»، ووصف تقرير الوزارة بالشفافية. ولوحظ في جلسة أمس (الإثنين) غياب الانتقادات التي طاولت الوزارة أثناء مناقشة آخر تقريرين لها، إذ وصف الأعضاء أداءها آنذاك بالضعف، منتقدين التأخر في القضايا، متسائلين عن الغموض في ملف تطوير القضاء ومصير 7 بلايين ريال رصدت له.

ونوّه معظم المعلقين على تقرير «العدل» من أعضاء المجلس في جلسة أمس، بمن فيهم أعضاء اللجنة الإسلامية والقضائية المسؤولة عن متابعة ملف العدل، بحجم المنجزات، وما تم تحقيقه في البيئة العدلية لمشروع تطوير القضاء، مثل إلغاء معرّف المرأة، وإنشاء محاكم متخصصة، ونشر مجموعة الأحكام القضائية، وتحسين الصورة الذهنية عن العدالة.

ولم يمنع ذلك المناخ الودي، من انتقاد تأخر وزارة العدل في تنفيذ قرارات توظيف المرأة في كتابات العدل والمحاكم.

وقال العضو القاضي السابق عيسى الغيث: «تحقيق مناط الشريعة ألا يستقبل الرجال النساء في المحاكم وكتابة العدل، من أجل ألا يكون هناك اعتداء على حق المرأة». وكانت المداخلة الأكثر صراحة للعضوة حنان الأحمدي، التي كررت ما قالته عن وزارة العدل في ٢١ يناير الماضي من «أن آلية تطوير القضاء الحالية لا تلامس سوى قشور العمليات الإدارية والفنية المساندة للقضاء».

شراكة لتحسين أوضاع المطلقات والمهجورات

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

الدمام – «الحياة»

أعلنت مؤسسة مالية عقد شراكة مع جمعية «مودة الخيرية»، للحدّ من الطلاق وآثاره، ضمن برنامج تدريبي تنظمه الجمعية، ويستهدف المطلقات وبناتهن والمهجورات في المملكة. وطورت الجمعية هذا البرنامج، بهدف «دعم وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدات غير العاملات، اللواتي تراوح أعمارهن بين 25 و45 عاماً، من خلال تنظيم دروس خاصة للطهي، تساعد الأمهات في بدء مشاريع خاصة بهن في مجال الأطعمة والحلويات من منازلهن».

وتتناول هذه الدروس التعليمية أساليب الطهي لأطباق محلية وعالمية. كما ستزود المشاركات بمهارات تنمية الذات وإدارة المشاريع الصغيرة والتسويق الإلكتروني، بما يساعد في استمرارية هذه المشاريع مستقبلاً. كما تتولى الجمعية توفير المعدات الضرورية كافة، لبدء هذه المشاريع بعد التخرج من البرنامج مباشرة.

مساحة جميع الحدائق17.7 مليون متر مربع

تنفيذ أول حديقة مخصصة بالكامل لذوي الاحتياجات الخاصة بجدة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020429

جدة - صالح الرويس

أظهر تقرير صادر من أمانة محافظة جدة، زيادة في مساحة الحدائق العام الماضي 1435ه عن العام السابق، بنسبة 370ألف م2 حيث بلغ إجمالي مساحاتها 17.7 مليون متر مربع، بعد أن كانت تبلغ 17.3 مليون متر مربع، مبيناً أن إجمالي عدد الحدائق في محافظة جدة وصل إلة 540 حديقة.

وأوضح مدير عام الحدائق والتشجير بأمانة جدة المهندس محمد قطان أنه في عام 1432ه كانت المساحة المزروعة في مدينة جدة قد بلغت 15.4 مليون متر مربع، وذلك بزيادة عن السنة التي قبلها والبالغة 859 ألف متر مربع.
وذكر أن إجمالي المساحات المزروعة للعام الهجري 1433 وصل إلى 17.3 مليون متر مربع، بمعدل زيادة بلغت 1.9 مليون متر مربع عن العام الذي قبله، في حين احتلت تلك المساحات 17.3 مليون متر مربع عام 1434، لافتاً إلى أن حجم الزيادة عن العام السابق بلغ 44 ألف متر مربع.
وأرجع أسباب الزيادة في المسطحات الخضراء، إلى رغبة الامانة في تحقيق أهدافها المتعلقة بتأمين الحدائق للسكان والزوار بما يتناسب مع احتياجاتهم وفئاتهم العمرية، عن طريق أعمال التشجير والصيانة.
وهناك برنامج حديقة كل أسبوع أطلقه الدكتور هاني بن محمد أبو راس أمين محافظة جدة في الربع الثالث من العام 1435ه بهدف زيادة المسطحات الخضراء داخل أحياء محافظة جدة ولتصبح متنفسا قريبا من سكان هذه الأحياء.
وأضاف المهندس قطان: " لا زال برنامج حديقة كل أسبوع مستمراً كجزء من خطة أمانة محافظة جدة، حيث بلغ عدد الحدائق التي تم الانتهاء منها 23 حديقة حتى الآن من بداية العام الحالي، بإجمالي مساحة وصل إلى 200 ألف متر مربع".
وذكر المهندس قطان بأن أمانة محافظة جدة ممثلة في الإدارة العامة للحدائق والتشجير تعمل حالياً على اشراك طلاب وطالبات المدارس في زراعة بعض أجزاء الحدائق بالزهور رغبة في غرس قيم المواطنة والمسؤولية الاجتماعية لدى الأجيال ودافعا للمحافظة على الحدائق والممتلكات العامة.
وأعلن عن البدء في تنفيذ أول حديقة مخصصة بالكامل لذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف توفير متنفس لهم والسماح بالاندماج في المجتمع بصورة مقبولة تكسبهم الثقة، مؤكداً أن الأمانة راعت أعلى المواصفات الفنية والمتخصصة في تصميم الحديقة واختيار عناصرها بعناية فائقة.
وتابع:" تحتوي الحديقة على جلسات تشمل 40 طاولة بعدد 10 كراسي لكل واحدة منها، وأرجوحة لشخصين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأخرى لثلاثة أشخاص من الفئة نفسها، وزحليقة كبيرة وأخرى صغيرة، بالإضافة إلى لعبة مركبة لذوي الاحتياجات الخاصة".
وبيّن أن دورات المياه في هذه الحديقة مهيأة أيضاً لذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن ملعب بمواصفات مناسبة لهم، وممرات مشاه داخل الحديقة، ومسرح للعروض التعليمية والثقافية، ومسطحات خضراء، وجدارية للرسم، ومنطقة مفتوحة ذكية مزودة بشبكة واي فاي للإنترنت.
وقال: " تم تحديد موقع تلك الحديقة بحي السلامة على شارع الأمير سلطان الذي يعد من أهم شوارع محافظة جدة بمساحة تصل إلى 7700 متر مربع، حيث سيتم افتتاحها خلال شهر شعبان المقبل".
وأشار إلى إعادة تأهيل العديد من الممرات ومداخل الحدائق بمحافظة جدة في وقت سابق، كي تكون صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الحدائق النسائية

ولفت مدير عام الحدائق والتشجير بأمانة جدة، إلى إنشاء عدد من الحدائق المخصصة للنساء، والموزعة على مدينة جدة تتضمن حديقة الأبرار بحي بني مالك والأجواد 3 وحي الرغامة 3 وحي الأمير ماجد بجنوب جدة وشرق جدة، إلى جانب حديقة الطفل المثالي.
تجدر الإشارة إلى أن أمانة محافظة جدة، نفذت أعمال صيانة وتطوير لأكثر من 50 موقعاً، شملت صيانة الحدائق وسقيا الأشجار وتهذيبها وقص المسطحات الأرضية وتقليم النخيل وقص السياج، بالإضافة إلى تدعيم المسطحات الخضراء على جنبات الطرق العامة والمتنزهات والجزر الوسطية للشوارع الرئيسية، وتخضير عدد من الطرق الجديدة كما شملت أعمال الصيانة 384 مجسما و 39 نافورة. وتبلغ عدد الساحات العامة في محافظة جدة 50 ساحة بلدية عامة موزعة على النحاء المحافظة.

"التعليم" تلزم المدارس الأهلية والأجنبية بآلية واضحة لضبط رسومها الدراسية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alriyadh.com/1020537

الرياض - راشد السكران
حددت وزارة التعليم مهام وآليات وفترات تقديم طلبات الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية والأجنبية لضبط زيادة رسوم المدارس الأهلية والأجنبية في المملكة.
جاء ذلك في توجيه أصدره معالي وزير التعليم الدكتور عزام الدخيّل لجميع إدارات التعليم، أكد من خلاله الالتزام بما ورد في توصيات الاجتماع الأول للجنة الرئيسة لمراجعة الرسوم الدراسية في المدارس الأهلية والأجنبية، وفق آلية واضحة تلزم ملاك المدارس الأهلية الراغبة بزيادة رسومها تقديم طلباتها إلكترونياً عبر الرابط ((https://fef.moe.gov.sa)).
((وسيتم بعدها تقديم الطلبات والتأكد من استيفائها المسوغات))، على أن يبدأ تسجيل الطلبات لزيادة الرسوم عن طريق المستثمرين والمستثمرات في المدارس الأهلية اعتبارا من 1436/4/12هـ وحتى 1436/5/28هـ.
وأبان توجيه معاليه أهمية تحديث البيانات الأساسية للمدرسة في برنامج "نور" قبل الدخول للبرنامج الإلكتروني للرسوم الدراسية إذ سيتم تطبيق هذا التنظيم على المدارس الأهلية النهارية والليلية والمدارس الأجنبية.
الجدير ذكره أن المدارس التي تقدمت بطلب زيادة رسومها الدراسية للعام الماضي 1435/1436هـ وصدرت لها قرارات من قبل اللجنة الرئيسة للرسوم الدراسية بزيادة رسومها زيادة ((كلية أو جزئية)) لن يتم قبول طلباتها لمدة عامين دراسيين.

تيسير الزواج" تنهي عضل فتيات في الأحساء»

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150210/Con20150210752335.htm

سالم السبيعي (الأحساء)
أكد لـ«عكاظ» مدير عام جمعية تيسير الزواج ورعاية الأسرة في الأحساء الشيخ عادل بن سعد الخوفي أن الجمعية نجحت في إنهاء عضل فتيات والمساهمة في تزويجهن، مشيرا إلى أن قسم إصلاح ذات البين في الجمعية نجح في إصلاح 79 في المئة من الخلافات الأسرية.
وبين أن من أبرز أسباب الخلافات الأسرية هو تدخل أهل الزوجين وغير المختصين في شؤون المتخاصمين، لافتا إلى أن هذه النتائج جاءت وفق دراسات من المختصين في الإصلاح الاجتماعي.
وأوضح أن الجمعية تساهم مع الجهات ذات العلاقة لحل المشكلات بين أفراد الأسر ومجموعاتهم وديا قبل إحالتها إلى المحاكم الشرعية للفصل فيها ودراسة أسباب الخلافات الاجتماعية وكذلك تبصير المجتمع بأهمية الاستفادة من الخبراء ونشر ثقافة الإصلاح بين المتخاصمين مع الحد من الاجتهادات الخاطئة للمصلحين غير المؤهلين.

وذكر أن الجمعية افتتحت قسم إصلاح ذات البين استجابة لتوجيهات وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة في وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية لاعتبار إصلاح ذات البين أحد الأهداف الأساسية للجمعية، ويسهم في علاج المشكلات وتأكيد العلاقات بين أفراد الأسر.

:على خلفية خطأ فادح من موظف.. السرواني
أنا ميت إلكترونيا في سجلات الأحوال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150210/Con20150210752354.htm

إبراهيم خضير (مكة المكرمة)

قال المواطن فهد السرواني إن خطأ تقنيا وقع فيه موظف في الأحوال المدنية بمكة المكرمة جعله في عداد الأموات بعد أن سجل الموظف اسمه في مكان والده الراحل.. وأضاف السرواني أنه متوفى إلكترونيا في سجلات الأحوال.

أنا ميت ووالدي حي

فهد السرواني ذكر لـ«عكاظ» أن والده انتقل إلى رحمة الله قبل فترة، فذهب لمراجعة الأحوال المدنية لإصدار شهادة الوفاة إلا أن الموظف أدخل اسمه بدلا عن والده الراحل ليصبح هو ميتا ووالده على قيد الحياة حسب قوله، حيث تسبب ذلك في أضرار كبيرة له وأسرته. إذ توقف عن صرف راتبه الشهري ومن المتوقع أن يحرم من مكرمة الراتبين. كما تم إسقاط اسمه من الاستحقاق في وزارة الإسكان. مضيفا أن كل هذه الأضرار حدثت له بسبب خطأ الموظف

وقال «أصبحت الآن متوفى في النظام فلا يمكنني عمل أي شيء فقد يطول الخطأ وأحرم من جميع حقوقي كمواطن ولا أستطيع مراجعة المستشفيات ولا الدوائر الحكومية بحكم أنني متوفى فبمجرد إدخال رقم الهوية الوطنية الخاصة بي يظهر أنني لست على قيد الحياة الأمر الذي جعلني حبيس المنزل».

اعتراف ومماطلة

السرواني قال إنه راجع فرع الأحوال المدنية في مكة المكرمة وأفادوه أن الموظف اعترف وأقر بخطئه وازدادت المشكلة تشعبا بمماطلة حلها. مبديا دهشته من وقوع خطأ كهذا مبينا أنه من الوارد وقوع الخطأ ولكن ليس بهذه الصورة، وتساءل: من يعوضني عن ما خسرته؟.

وأعرب السرواني عن دهشته من تأخر أحوال مكة في تصحيح الخطأ الفادح الذي كلفه الكثير.

«عكاظ» اتصلت على هاتف المتحدث باسم الأحوال المدنية محمد الجاسر إلا أن الهاتف المغلق، ولم يتح للصحيفة الحصول على إجابة لتساؤلات المواطن السرواني.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بلغ عدد الأميين 1,2 مليون بنهاية 2013

انخفاض معدل الأمية بين السعوديين من 60 ٪ إلى 5.6 ٪ خلال 41 عاما

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/10/article_929782.html

إكرامي عبدالله من الرياض

بلغ متوسط تكلفة تعليم الطالب السعودي في جميع المراحل التعليمية، نحو 11.556 ريالا سنويا، حيث بلغت مخصصات التعليم في ميزانية عام 2013، نحو 204 مليارات ريال، فيما عدد الطلاب السعوديين 17.65 مليون طالب.

ووفقا لتحليل وحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية"، بلغ عدد السكان السعوديين، ممن سنهم 15 عاما أو أكبر، نهاية عام 2013، نحو 20.74 مليون نسمة، 85.1 في المائة منهم في مراحل تعليمية مختلفة بإجمالي 17.65 مليون طالب، فيما 14.9 في المائة من السكان السعوديين هم من الأميين أو من يقرأ ويكتب فقط.

ونجحت السعودية في خفض معدل الأمية بين السعوديين بنسبة 54.4 في المائة خلال 41 عاما، حيث كانت 60 في المائة عام 1376هـ الموافق 1972م، بينما انخفضت إلى 5.6 في المائة بنهاية عام 1434 هـ الموافق 2013م، الأكبر من 15 عاما.

ويبلغ عدد السعوديين الأميين نهاية عام 2013، نحو 1.16 مليون شخص، يشكلون 5.6 في المائة من إجمالي السكان السعوديين في العام نفسه، فيما 1.93 مليون سعودي ممن يقرأون ويكتبون فقط، يشكلون 9.3 في المائة من السكان السعوديين.

وتركزت النسبة العظمى من الأميين بين الفئات العمرية من 50 إلى 74 عاما (576.6 ألف سعودي)، بنسبة إجمالية تقارب 40 في المائة من السعوديين الأميين في جميع الفئات العمرية الأعلى من 15 سنة.

وجاءت أقل نسبة بين الأميين السعوديين في أصغر فئة عمرية، من 15 إلى 19 عاما، بنسبة 1.3 في المائة، وعدد 14.9 ألف سعودي، تلتها الفئة الأكبر في السن مباشرة، من 20 إلى 24 عاما، بنسبة 2 في المائة، وعدد 23.2 ألف سعودي.

وتوزع السكان السعوديين الأكبر من 15 عاما، حسب الحالة التعليمية أو الشهادة، كما يلي بنهاية عام 2013: المرحلة الابتدائية 13.9 في المائة بعدد طلاب 2.9 مليون طالب، والمرحلة المتوسطة بنسبة 22 في المائة، وعدد 4.6 مليون طالب، والمرحلة الثانوية بنسبة 27.8 في المائة، بعدد طلاب 5.8 مليون طالب.

وبلغ عدد الطلاب في دبلوم دون الجامعي 879.4 ألف طالب، يشكلون 4.2 في المائة من السكان السعودية فوق 15 سنة، والمرحلة الجامعية 16 في المائة، بعدد 3.3 مليون طالب، ومرحلة الماجستير بعدد 166.5 ألف طالب، بنسبة 0.8 في المائة، ومرحلة الدكتوراه 0.4 في المائة، بعدد 87.9 ألف طالب.

وتُظهر الأرقام أن المرحلة الثانوية تستحوذ على النسبة الأكبر من السعوديين في مراحل التعليم المختلفة بنسبة 27.8 في المائة، تليها المرحلة الثانوية بنسبة 22 في المائة، ليشكل معا نصف السكان السعوديين فوق 15 سنة.

ونما الاهتمام بمحو الأمية وتعليم الكبار، بوضع أول نظام تعليمي للكبار في عام 1376هـ الموافق 1972، وهو أول نظام لتعليم الكبار ومحو الأمية في المملكة وكان من أبرز ملامحه اختصار مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات ثم تطور النظام فأصبحت الدراسة بموجبه أربع سنوات، سنتان للمكافحة وسنتان للمتابعة يحصل بعدهما الدارس على الشهادة الابتدائية.

وفى عام 1392هـ صدر نظام تعليم الكبار ومحو الأمية الذي رسم السياسة العامة للتعليم ومحو الأمية والأهداف منه وواجبات الدولة والقطاع الخاص وشكلت له لجنة عليا يرأسها وزير المعارف آنذاك وصدر لهذا النظام لائحة راعت التطور الذي يشهده العالم والتوجه نحو تعليم الكبار والتعليم المستمر.

وتشمل تكلفة الطالب أجور المعلمين، ومستلزمات الطلاب الدراسية من أقلام وكتب وخلافه، إضافة إلى تكلفة النقل، والطاولات وبقية مستلزمات العملية التعليمية.

واعتمدت الوحدة في تحليلها تكلفة الطالب على قسمة مخصصات التعليم العام في ميزانية الدولة، على عدد الطلاب للعام نفسه، علما بأن هذه الطريقة استخدمتها إدارة الدراسات في مجلس الشورى لتصل إلى أن تكلفة الطالب بلغت 12.7 ألف ريال خلال عام 1421 / 1422هـ.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

في حالة تكرار عدم إلتزامها بالنظام

"العمل" تهدد شركات الاستقدام المخالفة لـ "مساند" بسحب تراخيصها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.aleqt.com/2015/02/10/article_929780.html

عبدالله الروقي من الرياض

أبلغ "الاقتصادية" مصدر مسؤول في وزارة العمل، أن وزارته ستسحب تراخيص مكاتب وشركات الاستقدام المخالفة نهائيا في حال استمرارها في مخالفاتها وتجاوز الأنظمة.

يأتي ذلك بعد يوم من إيقاف الوزارة خدمات 56 شركة ومكتب استقدام، عقب ضبط عدد من المخالفات، تمثلتْ في عدم نشر تكاليف الاستقدام عبر موقع "مساند" أو عدم تطابق التكاليف المنشورة بما يتم التعامل به في الواقع.

وتظهر التحقيقات التي أجرتها الوزارة قيام عدد من مكاتب وشركات الاستقدام المخالفة بوضع جنسيات وأسعار عمالة منزلية وهمية في الموقع، علاوة على إدراج دولة أو دولتين في "مساند" وإخفاء أسعار وتكاليف استقدام العاملات من دول أخرى، بينما يقوم آخرون بإدراج عدد كبير من العروض الوهمية لأسعار وتكاليف "العمالة المنزلية" لدول لم تقم السعودية بتوقيع أية اتفاقيات استقدام معها.

يذكر أن الوزارة تهدف من إلزام الشركات والمكاتب بالإفصاح عن تكاليف الاستقدام إلى رفع درجة التنافس بين المكاتب والشركات لتقديم أفضل الخدمات، الأمر الذي سينعكس إيجابا على تحقيق مصلحة جميع أطراف عملية الاستقدام، إضافة إلى نشر مفهوم الشفافية في أسعار الاستقدام أمام المواطنين بوضع خيارات سعرية متنوعة للاستقدام.

وحسب موقع "مساند" بلغ عدد منشآت الاستقدام المعلنة لأسعارها في منطقة الرياض 128 منشأة، أما في منطقة مكة المكرمة فقد بلغ 41 منشأة، في حين وصل في منطقة المدينة المنورة إلى 15 منشأة.

المشكلة التي لا نعترف بها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150210/Con20150210752284.htm

عبده خال

لا يوجد لدينا أولاد شوارع بالمصطلح الأممي وهم أولئك الأطفال الذين يعيشون في الشارع بصفة دائمة أو يمارسون أعمالا شاقة تضر بحياتهم ومستقبلهم، أو يتعرضون لمخاطر الشارع بصورة مباشرة.. أقول لا يوجد لدينا هذه الظاهرة كمواطنين سعوديين وإن وجدت فهي تمثل نسبة ضئيلة للغاية ومع هذا فظاهرة أولاد الشوارع متواجدة في شوارعنا بنسبة كبيرة أنتجتها ظروف اجتماعية واقتصادية كون البلد من البلدان الغنية تجعلها في موقع استقطاب لكل الفئات الراغبة في تحسين أوضاعها. ومع تزايد أعداد أولاد الشوارع تم التحايل على المصطلح بتثبيت الظاهرة تحت مسمى المتسولين ومع أن المسمى لا يلغي وجود الظاهرة لكنها يهمل نتائجها وآثارها على بنية المجتمع سيتوجب الأمر إعادة التفكير وتجديد الآليات لحل هذه الظاهرة المتزايدة إذ يجب على الجهات المعنية عدم إهمال تناميها والاكتفاء بالحلول التقليدية التي يتم اتخاذها حينما ترتفع الشكوى من تزايد انتشار الأطفال في الشوارع. ومعلوم – أو غير معلوم – أن هذه الظاهرة تشكلت لدينا من بعض أبناء المواليد الذين لم يتم استيعابهم من خلال برنامج طويل الأجل يستطيع إيجاد الحلول لهذه الفئة سواء تعليميا أو صحيا أو اجتماعيا بحيث لا تتحول أعدادهم المتزايدة إلى مشكلة اجتماعية محلية ستنفجر في أي لحظة زمنية، ومن المغذيات الأخرى لتكاثر أولاد الشوارع لدينا هم أبناء بعض الوافدين رقيقي الحال الذين يدفعون بأولادهم للشارع كعنصر منتج يسهم في زيادة الدخل الأسري وهناك عنصر ثالث يمثل خطرا حقيقيا باستهداف المملكة من خلال تجار يمكن تسميتهم بتجار التسول، إذ نصت إحصائية اليونسيف بأنه تم تهريب خمسين ألف طفل -خلال سنة- بواسطة هؤلاء التجار ونثر هذه الأعداد الكبيرة داخل البلد.. وتهريب خمسين ألف طفل للتسول داخل البلد يعني ضخ خمسين ألف مشكلة.. يعني تحمل البلد خمسين ألف قضية بجرائم مختلفة.. فهل الجهات المعنية مدركة لحجم المشكلة وهل لديها آليات حديثة تبادر إلى إيجاد الحلول لمثل هذه المشكلة؟.

إن الواقع الذي ألفنا عليه من عمل هذه الجهات -وخلال سنوات طويلة- لم يثمر عن حلول حقيقية والسبب عدم الاعتراف بوجود المشكلة أصلا وهو الأمر الذي يجعل تكاثرها وازديادها لا يعني أحدا بينما كوارثها تعنينا جميعا.

العانس والمجتمع!!

ظاهرة أم قضية أم مشكلة؟!!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
http://www.alyaum.com/article/4046228

انيسة الشريف مكي

يرى الكثير من علماء النفس المتخصصين في الأمور الأسرية، أن كلمة «عانس» تعتبر بمثابة نوع من العنف المجتمعي تجاه المرأة، وذلك نظراً لما تتركه هذه الكلمة من آثار سلبية مدمرة في نفس الفتاة.
العنف الجسدي مرفوض؛ لما يسببه من أذى في الجسم ومعاناة، إلا أنه أخف وطأة على النفس من العنف المجتمعي، الذي يترك آثاراً في النفس لا يمحوها الزمان ولا المكان. لذا اقترح المختصون إلغاء كلمة العنوسة واستبدالها بمصطلح «تأخر سن الزواج.«
تبديل المسمى مهم، لكن الأهم منه وبالدرجة الأولى، تغيير نظرة المجتمع للفتاة التي فاتها قطار الزواج، والأهم من هذا وذاك لابد من معرفة أسباب المشكلة التي تؤرق الكثيرين من الأسر، والتي أصبحت شبحاً مخيفاً.
من أهم أسباب المشكلة الفتاة نفسها، فالغزو الفكري الفضائي سبّب ارتفاع سقف طموحاتها وما ترسمه في خيالها الخصب من صفات لزوج الأحلام، الذي لا تكتمل فيه تلك الصفات إلا في أبطال المسلسلات والأفلام، صفات شبه مستحيلة على أرض الواقع.
طموحات وأوهام ضعيفة ساعدت في وجود مكان شاغر للفتاة في طابور المتأخرات عن سن الزواج.
ومن الأسباب أيضاً شرط إتمام التعليم، فالفتاة ترغب في إتمام دراستها التي قد تستمر حتى تصبح في الرابعة والعشرين من عمرها، وربما أكثر، وكل من تقدم لها خلال تلك الفترة لا يُقبل للشرط ذاته، والعمر يمضي والشباب يذبل والمتقدمون للزواج يفضلون ذات العشرين ربيعاً أو أقل.
وهناك أسباب لا ذنب للفتاة فيها.. الجانب القبلي "الأسرة" والعادات البالية والتقاليد القديمة، "والأصيل والخضير" التي تنخر في جسد المجتمع المعاصر.. ولا ننسى العقدة الكبرى التي تسيطر على بعض الأفكار.. ضرورة أو وجوب تكافؤ المستوى الاجتماعي والمادي، والمشكلة الأكثر تعقيداً الشروط التعجيزية التي تفرض على الخاطب، وغلاء المهور في الدرجة الأولى، وقصر الأفراح والتكاليف الباهظة والمنزل وتأثيثه بالشيء الفلاني و... و...
وطبعاً نتيجة كل هذه التكاليف يعزف الشاب عن الزواج، لأن ظروفه الاقتصادية لا تسمح، فما عليه إلا أن «ينفد بجلده» قبل أن يقع في متاهات لها أول وما لها آخر -وقصص أصدقائه المأساوية الذين سبقوه شواهد..
جبال من الديون تراكمت عليهم حولت حياتهم لجحيم، أقساط لا تنتهي والراتب تلتهمه الديون، وضيق الحال لا يعلمه إلا الله، خاصة في ظل الغلاء المعيشي.
ومن الأسباب التي تقف في طريق زواج الفتاة، استغلال ولي أمر الفتاة مادياً، يرفض تزويج ابنته؛ ليستفيد من راتبها وتكبر الفتاة وتُقطف زهرة شبابها والمجتمع لا يرحم.
ذكرت بعض الأسباب، أما الحلول فعلينا كمجتمع أن نكون منصفين وأكثر وعياً وثقافة فلا نظلمها، حُرمت المسكينة حقها الطبيعي في الحياة كزوجة وأم، فلا داعي أن تظلم مرتين بكلمة حتى وإن كانت كلمة عطف أو بنظرة شفقة، فلا يجب أن نكون والزمان عليها.
الفتاة إنسان من حقها أن تعيش كإنسان كامل الحقوق والواجبات، وعدم استغلال ضعفها، لذا وجب تيسير سبل الزواج وتزويج الأكفاء، والله -سبحانه وتعالى- يقول «وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يغنهم اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» النور 32.
يجب ترسيخ المعايير الشرعية؛ لاختيار الزوجين، وترك العادات والتقاليد البالية. فالزوج المناسب ديناً وخلقاً وأمانة يجب أن يكون هو الشرط الأساسي لقبول الزواج، ويجب على الأسر تذليل الصعوبات والعوائق التي تسهم في عزوف الشباب، وعلى المجتمع تبني ثقافة الوعي بضرورة حل هذه المشكلة، وإيجاد البدائل كل بحسب اجتهاده ودوره في المجتمع.
وللفتيات اللاتي يشترطن شروطاً خيالية، أقول.. الخيال الزائد في اختيار الزوج سبب رئيس في تأخر سن الزواج، فعلى كل فتاة أن تكون أكثر نضجاً ووعياً، والزواج لا يمنع إكمال الدراسة، الزوج الناضج لن يقف في طريق دراستها، بل إن الكثير منهم أكبر معين ومعاون لزوجاتهم.
موضوع العانس والمجتمع موضوع متشعب وكبير، يحتاج للمزيد والمزيد، وزاويتي لا تسمح، سأكتب فيه في مرات قادمة إن شاء الله.

الضعفاء والمحتاجون بين يدي الوزير

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م
اضغط هنا

قيصر حامد مطاوع

قد لا تكون وزارة الشؤون الاجتماعية من الوزارات التي يطلق عليها "سيادية" كوزارة الداخلية والدفاع وغيرها، ولكنها بالنسبة للفقراء والمساكين والمحتاجين والأيتام وكبار السن وغيرهم تعتبر وزارة سيادية، إن لم تكن أهم الوزارات بالنسبة لهم. فهذه الوزارة هي التي تهتم بهؤلاء، الذين ليس لهم إلا الله تعالى، فهم لا يوجد لديهم أقرباء من علية القوم يلجأون إليهم أو واسطة قوية تقضي لهم حاجاتهم.

ظلت العديد من المشاكل في وزارة الشؤون الاجتماعية في صندوق مغلق لفترة كبيرة لا أحد يعلم عنها إلا من وسائل الإعلام بين فترة وأخرى، مثل الاعتداء على نزيل في دار رعاية أو عدم اعتناء أو سوء نظافة في دار أخرى أو نهرٍ مستحقٍ للضمان الاجتماعي وغير ذلك، وما كنا لنعلم عن ذلك لولا أن وسائل الإعلام أو التواصل الاجتماعي أعلمتنا بها، وإلا لبقيت هذه الحادثة أو تلك في الصندوق المغلق الخاص بالوزارة. والغريب في الأمر، أن الوزارة كانت تعد بإجراء تحقيق في العديد من الحوادث، ولكننا لم نطلع على نتائج تلك التحقيقات أو الإجراء المتخذ في حق المقصر إلا نادراً، ليتم إغلاق الصندوق مرة أخرى بمن فيه من مساكين وضعفاء وغيرهم وهم يرفعون أيديهم إلى الله بالدعاء، حتى يتم فتحه مرة أخرى بمشكلة جديدة، لتعاد ذات الكرة مرة أخرى.

ومؤخراً صدر الأمر الملكي بتعيين الدكتور ماجد القصبي وزيراً جديداً لهذه الوزارة الهامة، ليحمل على عاتقه مسؤولية هذه الفئة المعدمة التي تصارع الحياة، فقط لتعيش ليس أكثر. وما نتمناه من الوزير الجديد أن يقوم بزيارات مفاجئة لدور الرعاية وأربطة الجمعيات الخيرية وغيرها بدون علم أحد أو سابق تنسيق، ليتأكد من مستوى الخدمات المقدمة ويسمع شكوى النزلاء بنفسه، وأن يبتعد عن الزيارات المعلنة والاستقبال الرسمي المصحوب بالورود والبخور والأطفال الذين يلبسون ملابس، قد لا يكونون قد لبسوها من قبل حتى في أحلامهم، ولكنهم ألبسوهم إيها لاستقبال الوزير، ناهيك عن تنظيف الأماكن التي سيمر منها الوزير، وإظهار أنه يتم تقديم خدمات فندقية خمسة نجوم لهذه الفئة. وما نتمناه أيضاً من الوزير هو زيارة مساكن المستفيدين من الضمان الاجتماعي والوقوف على متطلباتهم، والرفع للمقام السامي، كلما أمكن، لتعديل سلم معاش الضمان الاجتماعي بالزيادة بين فترة وأخرى، حيث أن الملك سلمان بن عبد العزيز تكرم بتعديل سلم معاش الضمان مؤخراً، وهو مهتم بهذه الفئة المحتاجة وبتحسين وضعها المعيشي.

نأمل من الوزير الجديد أن يعينه الله على خدمة هذه الفئة الضعيفة، التي ليس لها بعد الله إلا هو ووزارته، ولو قام بخدمتهم على أكمل وجه، فهنيئاً له دعواتهم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6032

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ربيع الاخر 1436هـ - 10 فبراير 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150210/Cartoon201502106269.htm